رقم الوثيقة: UA: 71/13 Index: MDE 22/008/2013 بتاريخ: 12 أبريل/نيسان 2013

تحـرك عاجـل

إضراب ناشطيْن قطرييْن معتقليْن عن الطعام

في 8 أبريل/نيسان بدأ ناشطان قطريان معتقلان إضراباً عن الطعام احتجاجاً على استمرار اعتقالهما بدون تهمة. وفي 5 أبريل/نيسان أُبلغا بتمديد فترة اعتقالهما لأسبوعين آخريْن بدون إبداء الأسباب.

في 5 أبريل/نيسان أبلغ مكتب النائب العام كلاً من محمد عيسى الباكر، البالغ من العمر 40 عاماً، ومنصور بن راشد المطروشي، البالغ من العمر 34 عاماً، بأنه تم تمديد فترة اعتقالهما بدون توجيه تهم لأسبوعين آخرين، ولكن لم تُعط أية أسباب لتمديد فترة الاعتقال، كما لم يتم إبراز مذكرة اعتقال. وفي 8 أبريل/نيسان قرر الناشطان البدء بإضراب عن الطعام احتجاجاً على اعتقالهما ظلماً لفترة طويلة.

وفي 11 أبريل/نيسان أُبلغ النشطاء الذين حاولوا الاتصال بهما بأن محمد عيسى الباكر ألمَّ به مرض شديد إلى حد أنه بات غير قادر على الكلام بالهاتف أو السير على قدميه. وقد فحصه أطباء ووجدوا أنه يعاني من انخفاض ضغط الدم ومرض السكري، وأن حالته الصحية أصبحت حرجة منذ أن رفض تناول الطعام. واقترح الأطباء إطعامه بصورة عاجلة بواسطة الأنبوب، وهو ما رفضه الباكر.

وكان أفراد من قوات الأمن يرتدون ملابس مدنية قد قبضوا على محمد عيسى الباكر ومنصور بن راشد المطروشي عند نقطة تفتيش في 22 مارس/آذار، واقتادوهما إلى مركز شرطة العاصمة في الدوحة. وقد اعترفت الشرطة لعائلتيهما بأنها تحتجزهما، لكنها لم تعط أية أسباب لذلك. ويبدو أن الاعتقال جاء على خلفية قيام عدد كبير من النشطاء بكتابة رسالة قدمها هذان الرجلان إلى

السفارة الفرنسية. وذكرت السلطات أن الرسالة المؤرخة في 3 مارس/آذار 2013 تحتوي على تهديدات ضد السفارة الفرنسية والمواطنين الفرنسيين إذا مضت فرنسا قُدماً في تدخلها العسكري في مالي. بيد أن النشطاء قالوا إنها ليست سوى رسالة احتجاج تحذر السلطات الفرنسية من أن التدخل العسكري في مالي من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الكراهية والعنف. وفي 7 مارس/آذار قامت السفارة الفرنسية بإبلاغ الشرطة القطرية بتلك الرسالة.

يرجى كتابة مناشدات فوراً باللغة العربية أو الإنجليزية أو بلغتكم الخاصة، بحيث تتضمن ما يلي:

- دعوة السلطات القطرية إلى ضمان حق محمد عيسى الباكر ومنصور بن راشد المطروشي في مراجعة مهنيين صحيين مؤهلين يوفرون لهما الرعاية الصحية وفقاً لآداب مهنة الطب؛
- دعوة السلطات القطرية إلى إطلاق سراح الرجلين بدون تأخير، ما لم يتم توجيه تهم إليهما بارتكاب جريمة معترف بها دولياً وتقديمهما إلى محاكمة عادلة بموجب إجراءات قانونية تتسق تماماً مع المعايير الدولية للمحاكمات العادلة.

ويرجى إرسال المناشدات قبل 24 مايو/أيار 2013 إلى:

وزير الداخلية

الشيخ عبدالله بن خالد آل ثاني

وزارة الداخلية

ص ب 920

الدوحة، دولة قطر

فاكس: 2927 4432 974+

بريد إلكتروني: info@moi.gov.qa

المخاطبة: معالي الوزير

النائب العام

الدكتور علي بن فطيس المري

ص ب 705

الدوحة، دولة قطر

فاكس: 3211 4484 974+

بريد إلكتروني: info@pp.gov.qa

المخاطبة: سعادة النائب العام

ويرجى إرسال نسخة إلى:

أمير دولة قطر

الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني

ص ب 923

الدوحة، دولة قطر

فاكس: 1212 4436 974+

المخاطبة: صاحب السمو

كما يرجى إرسال نسخ إلى الممثلين الدبلوماسيين القطريين المعتمدين في بلدانكم؛ وإدخال العناوين الدبلوماسية المحلية على النحو الآتي:

الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 رقم الفاكس عنوان البريد الإلكتروني المخاطبة

أما إذا كنتم تعتزمون إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه، فيرجى التنسيق مع مكتب فرعكم قبل إرسالها.

هذا هو التحديث الثالث للتحرك العاجل رقم: UA 71/13، معلومات إضافية، أنظر الروابط:

, http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE22/005/2013/en
http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE22/006/2013/en
http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE22/007/2013/en

تحـرك عاجـل

إضراب ناشطيْن قطرييْن معتقليْن عن الطعام

معلومات إضافية

تخضع حرية التعبير في قطر لرقابة صارمة، وغالباً ما تمارس الصحافة رقابة ذاتية. ويتعرض الحق في حرية التعبير لمزيد من التهديد بسبب اتفاقية دول مجلس التعاون الخليجي لمكافحة الإرهاب، التي تجرّم أحكامُها الأنشطة المشروعة. وقد انضمَّت قطر إلى هذه الاتفاقية في مايو/أيار 2008.

منذ عام 2011 اعتقل جهاز أمن الدولة، الذي يتولى إدارة مراكز اعتقال تابعة له، عدداً من الأشخاص، بعضهم بسبب ممارسة حقهم في حرية التعبير والتجمع. وتحدَّث معظم المعتقلين لدى جهاز أمن الدولة عن تعرضهم للتعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة أثناء فترات الاعتقال وقبل توجيه التهم أو المحاكمة، وخاصة خلال فترة الاعتقال بمعزل عن العالم الخارجي. وأعرب نشطاء في قطر عن بواعث قلقهم من وجود نمط لعمل عناصر جهاز أمن الدولة يتمثل في ارتداء ملابس مدنية وعدم التعريف بأنفسهم عندما يقومون بالقبض على الأشخاص، واحتجاز الأشخاص في مراكز اعتقال تابعة للشرطة، وليس في مراكز الاعتقال الخاضعة لإدارتهم. ويبدو أن الهدف من ذلك الإجراء هو نفي

المسؤولية عن تنفيذ أية عمليات توقيف واحتجاز، وبالتالي تفادي انتقاد ممارساتها.

ففي 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2011 قبض أفراد جهاز أمن الدولة على الشاعر **محمد العجمي** (المعروف أيضاً باسم محمد ابن الذيب) في العاصمة الدوحة، واتُهم "بالتحريض على الإطاحة بنظام الحكم" و"إهانة الأمير". وكان العجمي قد راجع جهاز أمن الدولة عندما تم استدعاؤه، فقُبض عليه فوراً. وقد اعتُقل بمعزل عن العالم الخارجي لعدة أشهر قبل أن يُسمح لعائلته بزيارته. ويعتقد ناشطون محليون أن السبب الحقيقي لاعتقاله هو قصيدته التي كتبها في عام 2011 بعنوان: "قصيدة الياسمين" إبان موجة الاحتجاجات التي اجتاحت العالم العربي والتي بدأت في ديسمبر/كانون الأول 2010 . وقد انتقد الشاعر فيها دول الخليج، وقال فيها: "كلنا تونس في وجه النخبة القمعية". وفي نوفمبر/تشرين الثاني حكمت المحكمة الجنائية في الدوحة على محمد العجمي بالسجن المؤبد. ولم يُسمح للمراقبين بدخول المحكمة، كما أن العجمي نفسه لم يكن موجوداً أثناء جلسة النطق بالحكم. وفي 25 فبراير/شباط 2013 قضت محكمة الاستئناف في الدوحة بتخفيف الحكم إلى السجن لمدة 15 سنة.

الأسماء: محمد عيسى الباكر ومنصور بن راشد المطروشي/ذكور

رقم الوثيقة: UA: 71/13 Index: MDE 22/008/2013 بتاريخ: 12 أبريل/نيسان 2013